

## بيئة

## الائتلاف المدني ضد المحارق: صراخ في واد

لإدارة النفايات، تقترح اعتماد الحلول الامركزية عبر انشاء مراكز معالجة في الاقضية، ومعالجة النفايات العضوية، وفرز النفايات غير العضوية، إضافة الى ترحيل النفايات غير القابلة للمعالجة والتدوير الى افران شركات الاسمنت في شكا وسبلين.

ويؤكد رئيس الحركة البيئية بول ابي راشد، ان الخطة البديلة التي يطرحها تحتاج الى سنة واحدة لتنفيذها، مقابل اربع سنوات لخطة الحكومة، وفي وقت تصل فيه كلفة انشاء المحارق الى مليار ومئتي مليون دولار، لا تحتاج الخطة البديلة الى اكثر من 40 مليون دولار.

بدوره ذكر فؤاد يحيى، باسم حملة اقبال مطمر الناعمة عين درافيل بمهلة الاقبال النهائي للمطمر بعد تسعة اشهر وعشرة ايام، وبضرورة انذار الشركات الطامره قبل ستة اشهر من تاريخ انتهاء العقد الممدد له على نحو مخالف للنظام، وأكد مطلبه بوقف ردم غير العوادم في المطمر، ورفضه المحرقة المنوي انشاؤها في الجيه على ساحل الشوف امتدادا الي منطقة الناعمة.

لكن هل جرى الاتفاق بين اعضاء الائتلاف على البند المتعلق بترحيل النفايات الى افران شركات الاسمنت؟ سؤال لم يُجِب عنه في مؤتمر امس، ويظهر التناقض والتضارب في طرح كل من الحركة البيئية وتحالف صفر نفايات، وحتى ثبتت الحكومة مصير خطة عام 2010 لا يبدو ان المجتمع الاهلي يمتلك البية حقيقية للضغط، فيما لا يزال مطمر الناعمة - عين درافيل يستقبل 2500 طن من النفايات دون اي معالجة.

الى خطر الرماد السام، فإن المحارق اُغلى حل للتخلص من النفايات، وهي معقدة التشغيل، والصيانة تستلزم خبرات لا يمتلكها لبنان بحسب الشركة الاستشارية، ولا تُعتمد الا اذا انتفت الخيارات الأخرى، بحسب البنك الدولي، المدمرة للموارد، التي تعتمد على رأس المال، ولا تؤمن اليد العاملة، وتعارض مع اتفاقية استوكهولم، التي أقرها المجلس النيابي عام 2003، والتي تقر بأن جميع محارق النفايات تمثل مصادر اساسية للديوكسين، وهي مواد مسرطنة، وقد تعهدت الحكومات الموقعة عليها إلغاء هذه

### هل اتفق اعضاء الائتلاف على ترحيل النفايات الى افران شركات الاسمنت؟

المواد الخطرة، واللجوء الى وسائل بديلة لإدارة النفايات التي تحول دون انتاجها بحلول سنة 2025.

وختمت كلاب «إن الائتلاف المدني ضد محارق النفايات يناشد المعنيين في الحكومة عدم تحويل هذا الموضوع الى صراع اضعاف، ويدعو الوزراء الى عدم اعتماد التسرع حلا للتقاعس المزمّن، وعدم تصحيح الخطأ بخطئة، واشراك المجتمع المدني في القرار». بدورها اعدت الحركة البيئية خطة

## بسام القنطار

بالتزامن مع انعقاد اول اجتماع للجنة الوزارية المكلفة مناقشة الخطة الوطنية لإدارة النفايات المنزلية الصلبة، اعلن امس اطلاق الائتلاف المدني ضد محارق النفايات.

واعلنت فيفي كلاب ريفض المجتمع المدني للخطة الحكومية، التي اقرت عام 2010 ولم تنجح حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في البدء بتنفيذها. وتقوم هذه الخطة على اعتماد مبدأ التفكيك الحراري للنفايات في المدن الكبرى، وإبقاء مطامر النفايات في الاطراف. ويعيب هذه الخطة التي استندت الى دراسة استشارية اعدتها شركة رامبول الدنماركية، انها تحتاج الى اقرار العديد من القوانين، فضلاً عن كلفتها العالية.

ويضم الائتلاف المدني الرافض للمحارق ثلاثة مكونات بيئية اساسية، هي التحالف من اجل صفر نفايات، والحركة البيئية اللبنانية، وحملة اقبال مطمر الناعمة، لكن الخطابات التي تلت في حفل الاطلاق دلت على ان المكونات الثلاثة ليس لديها رؤية مشتركة.

وأعد التحالف نحو صفر نفايات، الذي يضم إضافة الى «الجامعة اليسوعية»، عددا من الخبراء والاكاديميين، دراسة علمية لتبيان المخاطر الصحية والبيئية جراء اعتماد تقنية المحارق، التي سينتج عنها رماد متطاير Fly Ash وهي بحسب الشركة الاستشارية المعتمدة، مواد سامة ينبغي معالجتها وفق طرق خاصة قبل طمرها.

وتؤكد كلاب ان الخطة الحكومية يشوبها العديد من العيوب «إضافة

ثابتة ولا تتغير كل يوم، وطلب مقارنة للتمويل وفق ثلاثة بنود: تقليص النفقات الجارية في الموازنة، لا سيما النظر في عجز مؤسسة كهرباء لبنان لجهة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على المدى المتوسط، تحسين جباية الضرائب والرسوم القائمة حالياً، لا سيما في المرافق العامة والضريبة على القيمة المضافة وغيرها، والنظر في سلة جديدة من الضرائب لا ترهق الخزينة ولا الاقتصاد الوطني ولا تضرب القطاعات الانتاجية.

وشدد شماس على إشراك «الهيئات الاقتصادية» في أعمال اللجنة «نظراً لحرص وجدية ومصداقية ومعرفة الهيئات بالموضوع المالي والاقتصادي».

لم يتردد في طلب إعادة الاعتبار الى موضوع التقسيط الذي اقترحه الحكومة السابقة وتبنته كل الجهات المالية والنقدية، أكان في لبنان أم خارجه. وتحدث عن «إرفاق آثار السلسلة مع الإصلاحات الإدارية الضرورية التي أتى ذكرها في بيانات اللجنة الفرعية».

لم يكن موقف رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين نعمة افرام بعيداً، إذ نته إلى أن «إقرار الزيادات في ظل مجمل الواقع السائد ستتم ترجمته في غلاء للمعيشة مع ارتفاع سعر سلة الاستهلاك بشكل غير طبيعي يترافق مع تراجع دراماتيكي في القوة الشرائية لدى المواطنين وزيادة في قيمة الضريبة المضافة، بحيث يكون التمويل من جيب المستهلك وعلى حسابه، وبمعنى آخر من كل من حصل على الزيادة، وبالتالي هذه الزيادة لن تكون مجدية».

هذا الجو استنفر أيضاً اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة في لبنان (أصحاب المدارس الخاصة) الذي سارع إلى الدعوة لعقد اجتماع استثنائي يوم غد الأربعاء، للوقوف على آخر مناقشات المجلس النيابي للسلسلة وإعلان التحركات إذا لم يأخذ النواب بالاقترحات التي سبق أن قدمها الاتحاد إلى جميع المراجع الرسمية بهدف تحقيق تشريع عادل يحفظ حقوق جميع أفراد الأسرة التربوية.



والمشروبات. ورفع بت هذا البند إلى جلسة اليوم لياتي النواب بمواقف أحرابهم السياسية.

وعلم أن نطاق اقتراحات التمويل تناول رفع الدعم عن قطاع الكهرباء ووقف الهدر والتهرب وضبط الجمارك، بالتزامن مع طرح فكرة خفض نسبة الزيادة البالغة 121 في المئة على قاعدة تخفيف السلسلة وترشييد الواردات. وأقر البند الخاص بزيادة الرسوم على رخص الدباء.

تتقاطع أجواء القوى السياسية مع حملة مواكف لأصحاب الرساميل. فقد حضرت «الهيئات الاقتصادية» بشخصي نقولا شماس ومكرم صادر للقاء مكاري، مستبقة بدء الجلسة. فدعا شماس إلى ضرورة التريث في بت موضوع كلفة السلسلة حتى تكون

## متابعة

## المستأجرون القدامى «رد القانون يا رئيس»!

## سهى شمس

«ردوا ردوا يا رئيس»، «الشعب يريد إسقاط القانون»، هتف عدد من المستأجرين القدامى، مطالبين رئيس الجمهورية بعدم توقيع قانون الإيجارات الجديد وردّه إلى المجلس النيابي لإعادة درسه.

تجمّع بعض المستأجرين في وطي المصيطبة امس، وساروا بمسيرة صغيرة باتجاه الكولا، وذلك بعد اجتماع دعت إليه لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للمستأجرين، أعلنت على إثره تنظيم تظاهرة يوم الأحد المقبل، تنطلق من المتحف، على أن تحدّد وجهتها لاحقاً. وقالت اللجنة في بيانها: «نريدها في 13 نيسان نذكرى الحرب الأهلية؛ لأن القانون سيفتح الباب لحرب جديدة طابعها اجتماعي». ودعت أيضاً إلى المشاركة في الاعتصام المقرر غداً الأربعاء في ساحة رياض الصلح أمام مجلس النواب واليوم في شارع الحمراء.

ووجهت اللجنة نداءً إلى جميع المستأجرين من كل لبنان، قالت فيه: «أسقطوا القانون الأسود الذي أقر برشى الصندوق الأسود»، «انزلوا

## كُن شريكنا

**Sanita®**  
consumer products Ltd. (Ghana)  
member of INDEVCO group

### انضم إلى شبكة توزيع سانيتا- غانا في أفريقيا

في إطار تعزيز حضورها في مختلف بلدان القارة الأفريقية - ولا سيما في غينيا، غينيا بيساو، سيبيرا ليون، ليبيريا، السنغال، وبنين - تدعو شركة سانيتا للمنتجات الاستهلاكية - غانا، من مجموعة إندفكو للإنماء الصناعي، الشركات اللبنانية الموزعة الراغبة في تطوير أعمالها من خلال الانضمام إلى شبكة توزيعها الواسعة في المنطقة، إلى الاتصال بها على العناوين التالية:

هاتف: ٩٣٨ ٩٧٨ ٩٦١ + بريد إلكتروني: management@sanitalb.com

تعنى سانيتا-غانا بتصنيع المنتجات الورقية، والحفاضات والفوط الصحية النسائية، وغيرها من المنتجات الاستهلاكية الخاصة بالعناية الشخصية وبالاستعمال المنزلي والمؤسساتي.